الصحيفة
ASSAHIFA.COM
غشت 2025
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 30 • الثمن **10 دراهم**

>>
استثمارات بملايير الدولارات تتجاوز الملاعب إلى النقل والبنى التحتية والقوة الناعمة

كأس العالم 2030...

حُلمُ الحسن الثاني الذي حققه محمد السادس وأراد أن يُغير به وجه المغرب

إذا كان الملك لا يثق في السياسيين فماذا بقي للشعب؟

من المشكوك فيه أن يكون السياسيون عندنا في المغرب، قد فهموا رسالة العاهل المغربي، الملك محمد السادس، في خطاب الذكرى الـ 18 لاعتلائه العرش، حينما تساءل قائلا: «إذا أصبح ملك المغرب غير مقتنع بالطريقة التي تمارس بها السياسة، ولا يثق في عدد من السياسيين، فماذا بقي للشعب؟»

مرّ على هذا الخطاب، اليوم، ما يقارب الثماني سنوات، وبقي الواقع كما هو، مَعروف ومُهمل، حيث انحدرت السياسة في البلاد من الحضيض إلى الدرك الأسفل، ومن الغرق في الابتذال إلى الانغماس المُفرط في الفساد وتضارب المصالح والميوعة في الخطاب والتدني المفزع في القيم والمبادئ التي تشكل رأسمال السياسي.

وفق تصريح سابق لوزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، فإن 340 منتخبا جماعيا و40 برلمانيا من الأغلبية والمعارضة متابعون في ملفات تتعلق بالفساد في صفقات عمومية، والارتشاء والابتزاز، والاختلاس، وتزوير وثائق، بمختلف محاكم المملكة.

وإذا أضفنا إلى ذلك، العدد المهول من شبهات تضارب المصالح للعديد من الوزراء والمسؤولين بمن فيهم رئيس الحكومة، في صفقات محطة تحلية المياه لجهة الدار البيضاء سطات، وغاز تندرارة، وصفقة شركته مع المكتب الوطني للكهرباء، وملف المحروقات، والتدليس الضريبي لبعض المسؤولين، ومستوى الفساد الإداري الذي وصلت إليه البلاد، فمن حق أي مواطن أن يتساءل عن جدوى المشاركة السياسية في المغرب، وجدوى الانتخابات، وعن الأسباب الكامنة حول تجميد المتابعات في العديد من الملفات التي كان على القضاء الواقف أن يدقق فيها قبل أن يحيلها على القضاء الجالس للبث فيها. لكن شيء لم يكن شيء من ذلك!

> **وفق تصريح سابق لوزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، فإن 340 منتخبا جماعيا و40 برلمانيا من الأغلبية والمعارضة متابعون في ملفات تتعلق بالفساد في صفقات عمومية، والارتشاء والابتزاز، والاختلاس، وتزوير وثائق، بمختلف محاكم المملكة.**

في ظل هذا الواقع، بادر العاهل المغربي للتفاعل مع اختلالات التدبير للعديد من الملفات بخطبه التوجيهية بمناسبات عيد العرش أو في افتتاح الدورات التشريعية للبرلمان، كما أصدر قرارات بخصوص ملفات أخرى من خلال ما بات يوصف في العُرف السياسي بـ «الغضبات الملكية»، حيث قام الملك محمد السادس في أكثر من مرة بتفعيل إجراءات قانونية في حق بعض وزرائه كما فعل مع مشاريع عقارية «سانبة» في منطقة «تاغازوت» بما فيها مشاريع رئيس الحكومة، حينما أمر بهدم جزء من مشروع لعزيز أخنوش بعد «اكتشافه» أن العديد من التصاميم التي وضعت أمامه سنة 2011، تخالف ما تم انجازه، والعديد منها «مسيء» للمشروع الذي أريد له أن يجعل من مدينة أكادير قبلة سياحية ساحلية، منافسة لبعض مدن الدول المجاورة. كما أمر بهدم «مول تجاري» بمارينا الرباط لعدم احترامه للتصاميم المقترحة، وهي ملفات من بين أخرى أخذ فيها الملك قرارات مباشرة في حين أن العديد من الملفات مازالت عالقة تحتاج لجرأة القرار وتفاعل القضاء.

هذه الاختلالات التي يقودها العديد من المسؤولين الذين وضع الشعب والملك فيهم الثقة، تفسد البيئة السياسية في المغرب، وتفقد ثقة المواطنين في الحكومة، وبدأت تصل إلى الدولة، بعد أن بدأ مواطنو «المغرب غير النافع» المهمشون من أي تنمية في مناطقهم النائية بالخروج للتعبير عن واقعهم المعيشي، وليعكسوا بمظاهراتهم الاحتجاجية خللا كبيرا في بنية التدبير لمصالحهم، حيث تجاوزوا حاجز الخوف إلى التعبير عن مطالبهم عبر الاحتجاج بعد تفاقم وضعهم الاجتماعي المؤلم الذي فشلت الدولة في تغييره على مدى عقود.

تساءل الملك محمد السادس ذات يوم عن «أين الثروة»؟ وإذا كان عاهل البلاد يعكس بهذا التساؤل مشكلة بنيوية في تدبير وتصريف موارد الدولة، فإن ما يقع اليوم من فساد وتضارب للمصالح وغياب للأخلاق السياسية عند العديد من الوزراء والمسؤولين يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى مساهمة هذا «العبث» في غرس ثقافة الفوضى وانعدام ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتغذية كل عوامل انعدام التماسك الاجتماعي الذي يمثل الأساس لاستقرار الدولة.

خالد البـرحلي

البنك الشعبي
نكبرو جميع

نـرافــق مـغـاربــة الـعـالــم مـنــذ أزيــد مـن 60 سـنــة

نكتب التاريخ معًا منذ أزيد من 60 سنة

يرافق البنك الشعبي مغاربة العالم منذ أزيد من ستين سنة، ملتزما بخدمتهم ومستجيبا لمتطلباتهم.

انطلاقا من رغبته في إشعاع صورة المغرب خارج البلاد، يدعم البنك الشعبي مشاريع مغاربة العالم ويساهم في تحقيق طموحاتهم.
وتجسيدا لهذا الالتزام الرامي للحفاظ على الروابط المتينة والدائمة التي تجمعه بمغاربة العالم، يقدم البنك الشعبي لزبنائه المقيمين بالخارج عروضا مناسبة لاحتياجاتهم، كما يضع رهن إشارتهم شبكته في الخارج لتقريب منتجاته وخدماته منهم في دول الاستقبال.
وفي جميع أنحاء العالم، يواكب البنك الشعبي أجيالا من المغاربة، ليكتبوا معاً صفحات خالدة من تاريخ مشترك.

تابعونا

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

كـأس العالـم 2030...

حُلمُ الحسن الثاني الذي حققه محمد السادس وأراد أن يُغير به وجه المغرب

الصحيفة - حمزة المتيوي

في 14 مارس 2023، وجه الملك محمد السادس رسالةً إلى الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم «الكاف»، بمناسبة منحه جائزة التميز 2022 خلال حفل أقيم بالعاصمة الرواندية كيغالي، مثله فيه وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضية حينها، شكيب بنموسى، وهي رسالة كانت أهم فقرة فيها هي الإعلان عن ترشُّح المغرب لاحتضان كأس العالم 2030 ضمن ملف مشترك مع إسبانيا والبرتغال.

لم تكن تلك المرة الأولى التي قدمت المملكة فيها ترشيحها لاحتضان «المونديال»، بل السادسة، لكن كان من الواضح للجميع أن الملف الجديد سيكون الأكثر واقعية، وسيكون بإمكانه تحقيق «حُلم» طارده المغرب منذ 1988، حين قرر الملك الراحل الحسن الثاني المنافسة على احتضان كأس العالم 1994، قبل أن تتكرر المحاولة للظفر بمونديالات 1998 و2006 و2010 و2026.

مع مرور الوقت، أصبح يتضح أن ملف «المغرب 2030»، لا يقتصر فقط على تحقيق مسعى طال انتظاره لمدة 36 سنة، عبر احتضان أهم منافسة لكرة القدم في التاريخ، إذ إن الأمر يتجاوز الرغبة في استقطاب أنظار العالم نحو المملكة، وكسب الكثير من النقاط في معركة «القوة الناعمة»، إلى المرور للسرعة القصوى في تدارك الزمن التنموي المُهدر والنقائص المتراكمة في مجالات البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

1987.. التجربة الأولى

قصّة مطاردة المغرب للمونديال طويلة، لكنها تستحق أن تُروى من البداية، فالمملكة، كانت أول بلد إفريقي وعربي، بل وحتى من خارج منظومة أوروبا والأمريكتين، «يتجرأ» على إعلان هذا الطموح، فالملك الحسن الثاني، الذي كان مُعجبا بتجربة جارته إسبانيا، التي ربحت بسرعة أشواطا من التنمية بفضل احتضانها كأس العالم 1982، واستطاعت أيضا «المُصالحة» مع العالم بعد عقود من ديكتاتورية فرانسيسكو فرانكو التي لم تنتهِ إلا بوفاته سنة 1975، حاول النسج على المنوال نفسه.

الملك الراحل، كان يعلم أن المملكة ضيّعت الكثير من الوقت والجهد في معارك سياسية داخلية سهلت كثيرا انتشار الفساد المالي والإداري، وأغرقت مُدنها وبواديها في مستنقع الإهمال، كما أن صورتها خارج الحدود كانت موصومة بأحداث «سنوات الرصاص» التي امتدت من الستينات، وبلغت ذروتها في السبعينات خصوصا بعد المحاولتين الانقلابيتين لـ1971 و1972، واستمرت إلى غاية الثمانينات.

في ظل هذا الوضع، انتبه القصر إلى أن كرة القدم أصبح لها مفعول السحر على المغاربة، خصوصا بعد أن أصبح «أسود الأطلس» أول منتخب إفريقي وعربي يصل إلى الدور الثاني من كأس العالم في نسخة «المكسيك 1986»، وكانت تلك هي اللحظة التي ستبدأ فيها فكرة تقديم أول ترشيح مغربي بالاختمار، وهو ما حدث بالفعل سنة 1987.

في 4 يوليوز 1988، اجتمعت اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» المكونة من 19 عضوا، في زيوريخ السويسرية، من أجل الحسم في هوية البلد الذي سينظم مونديال 1994، وعلى طاولتها كانت 3 ملفات، وضعها المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، بينما سحبت تشيلي ترشيحها، ودون مفاجأة كبرى، حصل الأمريكيون على حق التنظيم بـ10 أصوات، لكن اللافت أن المملكة استطاعت إقناع 7 أصوات، في حين ذهب الصوتان المتبقيان للبرازيل.

> **قصّة مطاردة المغرب للمونديال طويلة، لكنها تستحق أن تُروى من البداية، فالمملكة، كانت أول بلد إفريقي وعربي، بل وحتى من خارج منظومة أوروبا والأمريكتين، «يتجرأ» على إعلان هذا الطموح، فالملك الحسن الثاني، كان مُعجبا بتجربة جارته إسبانيا، التي ربحت بسرعة أشواطا من التنمية بفضل احتضانها كأس العالم 1982**

> **استثمارات بملايير الدولارات تتجاوز الملاعب إلى النقل والبنى التحتية والقوة الناعمة**

حُلم طارده مَيْكان

لم تكن النتيجة سيئة بالنسبة للرباط، كمحاولة أولى، لذلك اختارت أن تُكرر التجربة مرة أخرى في الفرصة الموالية مباشرة، والأمر هذه المرة كان يتعلق بمنافسةٍ مُعقدة مع ترشيحات أوروبية، وتحديدا ملف سويسرا، التي ستنسحب لاحقا، وملف فرنسا، التي سبق لها تنظيم كأس العالم سنة 1938، وكانت ترغب في تكرار التجربة سنة 1990 لكنها فضلت تأجيل هذه الخطوة 8 سنوات، فاسحة المجال لجارتها إيطاليا، التي ظفرت بالتنظيم في مواجهة الاتحاد السوفييتي.

وفي 2 يوليوز 1992، سيجتمع الأعضاء الـ19 المكونون للجنة التنفيذية للفيفا بمدينة زيوريخ مجددا، ليُعلنوا تأجيل حلم المملكة مجددا، بعدما سهّل الدعم الأوروبي على الفرنسيين حسم الأمور بـ12 صوتا، ومرة أخرى حصل الملف المغربي على 7 أصوات، لتكون تلك آخر محاولة في عهد الملك الحسن الثاني، الذي سيُغادر الدنيا سنة 1999، بعدما فضلت الرباط عدم الترشح لاحتضان كأس العالم 2002، الذي ظفرت به كوريا الجنوبية واليابان في أول مونديالٍ مشترك، وأول ترشيح آسيوي.

وعلى درب والده، سيستمر الملك محمد السادس في مطاردة «المونديال»، بتقديم ملف المنافسة على نسخة 2006، ففي 8 يوليوز 2000، وقبل أيام من الذكرى الأولى لعيد العرش في زمن الملك الجديد، ستجتمع اللجنة التنفيذية للفيفا في زيوريخ مجددا للاختيار من بين ملفي إنجلترا وألمانيا، وملف إفريقي آخر هو ملف جنوب إفريقيا، وكانت خيبة الأمل كبيرة بخروج الملف المغربي من المنافسة من الدور الأول بحصوله على صوتين، عكس ملف جنوب إفريقيا الذي وصل إلى الدور الثالث متفوقا على الإنجليز، ومُحرجًا الألمان الذين تفوقوا عليه بفارق صوت واحد، 12 مقابل 11.

كانت تلك إشارة لما هو قادم، فالفيفا، التي اعتمدت مبدأ المداورة بين القارات في نسخة 2010، فسحت المجال لقارة إفريقيا لاحتضان النسخة المونديالية الأولى في تاريخها، وبعد انسحاب الملف المشترك لتونس وليبيا، بقيت المنافسة، خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للفيفا بزيوريخ يوم 15 ماي 2004، محصورة بين مصر والمغرب وجنوب إفريقيا، هذه الأخيرة التي نجحت في حسم الأمور خلال الدور الأول، مستفيدة من سباق الكواليس، لتضمن 14 صوتا من أصل 24، مقابل 10 للمملكة.

كان ملف 2010، عبارة عن «إحباط» مكتمل الأركان في المغرب، ليس فقط لأن مبدأ التناوب بين القارات كان سيحرم المملكة من الترشح لمُدة طويلة، لكن أيضا لأن الرباط علمت أن الوصول إلى «شرف التنظيم» يتطلب أكثر من تقديم الوعود و«ماكيتات» الملاعب، فالفيفا تُؤمن بـ«الملموس» في المرافق والبنى التحتية، وداخل دواليبها تحتاج الدول للكثير من الدبلوماسية والقوة الناعمة لإثبات نفسها، وهو أمر يتطلب الوصولَ إليه عملاً طويلاً، بينما كانت الكرة المغربية حينها قد دخلت نفقا مظلما، جعلها رقما ضعيفا داخل «الكاف» وليس «الفيفا» فقط.

> **كان ملف 2010، عبارة عن «إحباط» مكتمل الأركان في المغرب، ليس فقط لأن مبدأ التناوب بين القارات كان سيحرم المملكة من الترشح لمُدة طويلة، لكن أيضا لأن الرباط علمت أن الوصول إلى «شرف التنظيم» يتطلب أكثر من تقديم الوعود و«ماكيتات» الملاعب، فالفيفا تُؤمن بـ«الملموس» في المرافق والبنى التحتية، وداخل دواليبها تحتاج الدول للكثير من الدبلوماسية والقوة الناعمة لإثبات نفسها**

نحو عمل أكثر.. وواقعية أكبر

في 2018، عندما قرر المغرب وضع ترشيحه الخامس لاحتضان كأس العالم، في مُحاولة للظفر بنسخة 2026، كانت الكثير من الأمور قد تغيرت، بما في ذلك تنزيل العديد من مشاريع الملاعب الكبرى والبنى التحتية وفضاءات الاستقبال، وبالتالي عدم الاعتماد على التصاميم فقط، إلى جانب إعادة هيكلة كرة القدم الوطنية بشكل شامل، في ورش ممتد عبر الزمن سيقوده فوزي لقجع، منذ أن وصل إلى رئاسة الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في 2014، والذي سيتضح مع مرور الوقت أنه أضحى رجل ثقة العاهل المغربي لبلوغ الحلم المونديالي.

لكن ذلك لم يكن يعني أن الطريق بات مفروشا بالورود، لأن منافس المغرب كان هو الملف المشترك للولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهو ملف يملك في رصيده تنظيم 3 نسخ من المونديال (1970 و1986 في المكسيك، و1994 في أمريكا)، كما كان مُتفوقا بكثير على جميع الأصعدة، خصوصا البنيات التحتية ومرافق الاستقبال، أما الملاعب الأمريكية فكانت تبدو وكأنها قادمة

من المستقبل، في مواجهة الملاعب المغربية التي بُنيت حديثا. لكن وفق تصاميم تجاوزها الزمن، تضع الهاجس الأمني قبل الفرجوي. لذلك، ورغم قبول الملفين من طرف «الفيفا»، إلا أن البَون بينهما كان شاسعا في التنقيط، بحصول المغرب على 2,7 من 5، مقابل 4 من 5 للملف الثلاثي.

«الفيفا» كانت تميل بوضوح نحو الملف الأمريكي الشمالي، حيث كانت ترى في الولايات المتحدة تحديدا، سوقا ضخمة تعدادها أكثر من 330 مليون نسمة، لكنها لا تزال بعيدة عن متناول يدها، بفضل سطوة رياضات مثل كرة السلة وكرة القدم الأمريكية والبيسبول والهوكي، أما المغرب فكان أمام مهمة شاقة، تتمثل في جمع أكبر عدد ممكن من أصوات البلدان الأعضاء، في انتظار النمط الجديد من الاقتراع المعتمد لأول مرة، والذي أخرج الحسم من بين أيدي أعضاء المجلس التنفيذي.

وخلال كونغرس «الفيفا»، الذي احتضنته العاصمة الروسية موسكو في 13 يونيو 2018، كان تحقيق «المستحيل» بعيدا، خصوصا وأن المغرب كان حينها في دوامة صراع سياسي غير معهود مع العديد من دول الخليج، ولم يستطع «الكاف» إقناع إفريقيا بتوحيد أصواتها، ولم يكن دعم دول وازنة كُرويا، مثل فرنسا وإيطاليا والبرازيل، كافيا، أمام قدرة الأمريكيين الشماليين على إقناع الكثير من أصدقاء الرباط التقليديين، مثل السعودية والإمارات والبحرين والأردن والكوت ديفوار وغينيا، ليحصلوا في النهاية على 134 صوتا مقابل 65 للملف المغربي.

السادسة ثابتة

بعد الذي حدث في موسكو، أكد المغرب مجددا، وبشكل رسمي، أنه سيترشح لاحتضان مونديال 2030، لكن هذه المرة، لم يكن من الممكن ملاحظة تَرحاب شعبي كبير بالخطوة، وفي وسائل الإعلام كانت علامات الاستفهام مطروحة بقوة حول جدوى ذلك، في ظل وجود توقعات بترشح بلدان قوية، مثل الصين وبريطانيا، إلى جانب ملف متوقع من المملكة العربية السعودية بشراكة مع مصر واليونان، وسعي 4 دول من أمريكا الجنوبية للظفر بالنسخة المائوية من المونديال بملف مشترك، وهي الأوروغواي والأرجنتين والباراغواي والشيلي.

بالإضافة إلى كل هذه الملفات، كان هناك ملف آخر مثير للانتباه، هو الملف الإسباني البرتغالي المشترك، الذي كان يبحث عن نقطة قوة تُميزه عن غيره. وفي 2022 أقدم على خطوة أولى في هذا الاتجاه، عندما أعلن عن انضمام أوكرانيا بعد أشهر من انطلاق الحرب الروسية عليها، وهو خيار بدأ يتضح سريعا أنه مستحيل، جغرافيا وتنظيميا وماليا، لكن في المقابل كانت هناك أمور أخرى تُطهى على مهل داخل مطبخ السياسة، بفضل تقارُب الرباط ومدريد، الناجم عن إعلان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، في رسالة للملك محمد السادس بتاريخ 18 مارس 2022، دعم بلاده مقترح الحكم الذاتي في الصحراء تحت السيادة المغربية.

وفي مارس 2023، حين أعلنت الرسالة الملكية الموجهة إلى «الكاف» عن تقديم المغرب وإسبانيا والبرتغال ترشيحا مشتركا لاحتضان مونديال 2030، كأول ترشيح «عابر للقارات» في تاريخ الفيفا، كان من الواضح أن المغرب اختار «الواقعية» هذه المرة، خصوصا وأن الأمر يتعلق بثاني نسخة مونديالية ستكون مكونة من 48 منتخبا، بعد نسخة 2026 وليس من 32 كما كان في قطر 2022، النسخة التي أقيمت ما بين نونبر ودجنبر، ووصل فيها المنتخب المغربي إلى نصف النهائي، كأول منتخب من قارة إفريقيا يفعل ذلك.

كان ذلك يعني أيضا أن المملكة أحسنت أيضا اختيار التوقيت، إذ كان الإعلان عن الترشح بعد أشهر من الإنجاز المونديالي، وسط أجواء إيجابية داخليًا. وفي فترة كانت فيها صورة المملكة قد حصلت على تسويق إيجابي عابر للحدود، وساهمت صور اللاعبين رفقة أمهاتهم داخل الملعب أو عند استقبالهم من طرف الملك، وكذا مشاهد مدينتي سلا والرباط خلال جولتهم عبر الحافلة المكشوفة، في تغيير الكثير من الانطباعات النمطية المتراكمة. يُضاف إلى ذلك الدعم القاري الصريح، إذ أعلن رئيس «الكاف»، باتريس موتسيبي، أن الأمر يتعلق بترشيح لكل إفريقيا، وبالتالي فإن كل أعضاء الكونفدرالية مطالبون بمساندته.

كانت تلك نقطة قوة للملف ككل، فـ«الكاف» يتوفر على 54 صوتا، يضاف إليهم 55 عضوا، هو تعداد الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي لكرة القدم «الويفا»، وحين قررت المملكة العربية السعودية الترشح منفردة لاحتضان مونديال 2034، أصبح في حكم المؤكد أن أصوات الدول العربية ستذهب للمغرب، وبعد عدم ترشح الصين وتفضيل المملكة المتحدة التركيز على تنظيم كأس أمم أوروبا 2028 ضمن ملف مشترك مع جمهورية أيرلندا، كان واضحا أن ملف أمريكا الجنوبية لن يستطيع المنافسة.

> **خلال كونغرس «الفيفا»، الذي احتضنته العاصمة الروسية موسكو في 13 يونيو 2018، كان تحقيق «المستحيل» بعيدا، خصوصا وأن المغرب كان حينها في دوامة صراع سياسي غير معهود مع العديد من دول الخليج، ولم يستطع «الكاف» إقناع إفريقيا بتوحيد أصواتها، ولم يكن دعم دول وازنة كُرويا، مثل فرنسا وإيطاليا والبرازيل، كافيا**

وفي 4 أكتوبر 2023، كان الديوان الملكي المغربي، سباقا لإعلان اعتماد «الفيفا» بالإجماع، لملف المغرب وإسبانيا والبرتغال كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم، جاء ذلك بعد قبول الأوروغواي والأرجنتين والباراغواي بصيغة «ترضية» تُمكنها من استضافة أول 3 مباريات لمنتخباتها في النسخة المائوية من البطولة، مقابل سحب ترشيحها، على أن تكون منفصلة بأيام عن حفل الافتتاح الرسمي للمونديال، وفق ما شرحه لاحقا رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع.

بمناسبة الذكرى السادسة والعشرون لعيد العرش المجيد

يتقدم الرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط وكافة أطر و مستخدمي المجمع

بأحر التهاني وبأسمى آيات الولاء و الإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله

و لولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن
و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد و سائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة

و يؤكدون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد

OCP

بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والعشرين لتربع
جلالة الملك محمد السادس
على عرش أسلافه الميامين

يتشرف المدير العام وسائر مستخدمات ومستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتقديم أصدق عبارات التهاني والولاء وأسمى المتمنيات بالصحة والسعادة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وإلى سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

أبقى الله تبارك وتعالى مولانا أمير المؤمنين ذخرا وملاذا لهذه الأمة وأدام على الشعب المغربي في ظل حكمه موفور التقدم والازدهار، إنه سميع مجيب.

الضمان الاجتماعي
CNSS

32 مدينة مغربية ستستقبل منافسات كأس العالم بطرق مختلفة، وفق ما أكده فوزي لقجع في 1 نونبر 2024 أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، باعتباره وزيرا منتدبا مكلفا بالميزانية، وهذا الأمر يعني بالضرورة أن كل تلك المدن ستُخصص لها مشاريع لتطوير بنياتها التحتية والفندقية والخدماتية

ملف يتجاوز كرة القدم

العودة إلى الملف التفصيلي للترشح المشترك للمغرب وإسبانيا والبرتغال، الذي نشرته «الفيفا» رسميا في نهاية يوليوز 2024، تضعنا أمام العديد من الملاحظات الرئيسية، فالمغرب الذي كان يحمل على عاتقه بناء وتأهيل 14 ملعبا في 12 مدينة في ملف 2026، اختار هذه المرة ترشيح 6 ملاعب في 6 مدن، هي الرباط والدار البيضاء وطنجة ومراكش وأكادير وفاس، في حين رشحت إسبانيا 11 ملعبا في 9 مدن والبرتغال 3 ملاعب في مدينتين.

من خلال الأجزاء المتعلقة بالمغرب، ضمن ملف الترشيح الرسمي المكون إجمالا من 377 صفحة، نلاحظ أن الرباط اختارت ألا تضع كل استثماراتها في الملاعب أو البنيات التحتية الرياضية، فمن بين الملاعب الستة المرشحة هناك ملعبان فقط سيتم بناؤهما من الصفر، وهما ملعب الحسن الثاني بإقليم ابن سليمان على بُعد حوالي 60 كيلومترا من الدار البيضاء، وملعب مولاي عبد الله بالرباط، الذي جرت إعادة تشييده على أنقاض الملعب القديم وفق معايير «الفيفا» أما الملاعب الأربعة الأخرى فكلها ستخضع للتجديد بنسبة متفاوتة.

هذه الوثيقة هي أقرب ما تكون إلى خارطة طريق لمشاريع البنيات التحتية المتوقع إنجازها إلى حدود 2030، ليس فقط في المدن الستة الرئيسية التي ستحتضن المباريات، بل أيضا في مُدن أخرى سيجري إدماجها في التنظيم بطُرق مختلفة، مثل استقبال معسكرات المنتخبات والحكام واستضافة الجماهير الآتية من دول أخرى، وهكذا نجد مثلا في الشق المتعلق بمراكز إقامة وتدريبات الفرق مدنا مثل الصويرة وتاغازوت والجديدة وسلا والسعيدة والناظور والحسيمة وتطوان والمضيق وأصيلة.

في المحصلة، ستكون هناك 32 مدينة مغربية ستستقبل منافسات كأس العالم بطرق مختلفة، وفق ما أكده فوزي لقجع في 1 نونبر 2024 أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، باعتباره وزيرا منتدبا مكلفا بالميزانية، وهذا الأمر يعني بالضرورة أن كل تلك المدن ستُخصص لها مشاريع لتطوير بنياتها التحتية والفندقية والخدماتية.

خلال ذاك الاجتماع، أفصح لقجع علنا على ما كشف عنه ملف الترشيح بشكل ضمني، فالمُراد ليس احتضان منافسات كأس العالم، لأن الأمر يتعلق بـ«تلبية احتياجات المملكة ضمن المشروع التنموي الذي انطلق مع بداية العهد الجديد»، موردا أن القطار فائق السرعة مثلا «لا بد أن يصل إلى مدن مثل مراكش وأكادير»، والمطارات «يجب أن تخضع للتوسيع لمواكبة ما تحقق في المجال السياحي»، مبرزا أن الأمر يتعلق بـ«مشاريع تنموية لا بد من إنجازها مع المونديال أو بدونه»، ليخلص إلى أن كل الجهات ستستفيد من هذا الحدث.

بصيغة أكثر وضوحا، يمكن القول إن الملك محمد السادس، الذي كان قد مضى على جلوسه على عرش المملكة 25 عاما عندما أعلن رئيس «الفيفا» جياني إنفانتينو، بشكل رسمي، في 11 دجنبر 2024 عن اختيار الملف المغربي الإسباني البرتغالي، بشكل رسمي، لاحتضان كأس العالم 2030، كان يسعى، في حقيقة الأمر، للوصول إلى آلية تُسرِّعُ تنزيل رؤية شاملة تُحقق الإقلاع التنموي المنشود في فترة زمنية لا تتجاوز 5 سنوات، وتُحقق في الوقت نفسه الإشعاع المطلوب للمملكة على المستوى الدولي، انطلاقا من وعي الرباط بدور «القوة الناعمة» في عالم اليوم، وهو ما فهمته في السابق بلدان أخرى مثل روسيا وقطر، وتسعى إليه أيضا السعودية.

الملاعب.. ثورة غير مسبوقة

الحصول على جيل جديد من الملاعب والمنشآت الرياضية، هو إحدى المحاور الأساسية في ملف المغرب المونديالي، فملعب الحسن الثاني الجديد المرشح لاحتضان نهائي كأس العالم 2030، والذي سيكون الأكبر في العالم بسعة 115 ألف متفرج، هو في الحقيقة جزء من مدينة رياضية متكاملة ممتدة على مساحة مليون متر مربع، منها حوالي 227 ألف متر فقط للملعب الرئيس، ونحو 69 ألف متر لملاعب التداريب، أي ما يزيد قليلا عن ربع المساحة، في حين سيتم بناء قاعة مغطاة على مساحة تقارب 30 ألف متر مربع، وملعب لألعاب القوى على مساحة تتجاوز 38 ألف متر، وستخصص مساحتان مجموعهما نحو 23 ألف متر مربع للفضاءات التجارية، و15 ألف متر للفنادق وأكثر من 36 ألف متر لمركز المؤتمرات والمعارض، إلى جانب إنجاز فضاءات أخرى مختلفة على باقي المساحة.

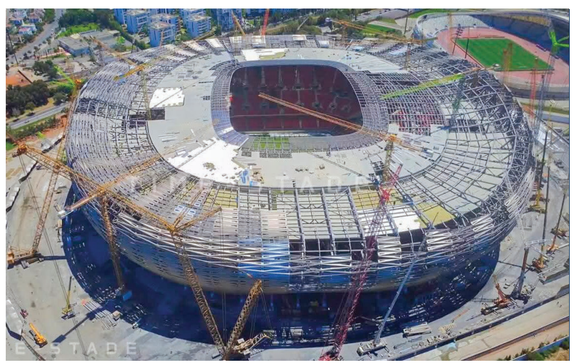

المغرب، عند بلوغ سنة 2030، سيتوفر على 5 ملاعب أخرى على الأقل من الجيل الجديد، ويتعلق الأمر بملعب طنجة بسعة 75.600 مقعد، وملعب الرباط بسعة 69.500 متفرج، وملعب فاس بسعة 55.800 شخص، إلى جانب ملعبي أكادير ومراكش بسعة 46.000 ألف مقعد لكل منهما، لكنها لن تكون الوحيدة المُعدة للحدث، فالمملكة أنشأت 3 ملاعب جديدة في الرباط لاستضافة كأس أمم إفريقيا 2025، وهي ملعب الأمير مولاي الحسن والملعب الأولمبي وملعب البريد، بسعة 22 ألف و21 ألف و18 ألف مقعد توالبا، في حين ستبنى ملاعب جديدة وستخضع أخرى لإعادة البناء أو التطوير في مدن أخرى بعد «الكان»، المعلوم منها حتى الآن في الدار البيضاء والناظور وتطوان ووجدة والقنيطرة.

تمويل بناء وتطوير هذه الملاعب، كان من بين الأمور الأولى التي سعى المغرب إلى حسمها فور قبول ترشيحه من طرف «الفيفا»، وتحديدا يوم 20 أكتوبر 2023، حين جرى توقيع اتفاقية شراكة بين الحكومة، ممثلة في وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حينها، شكيب بن موسى، والوزير المنتدب المكلف بالميزانية، فوزي لقجع، من جهة، وبين صندوق الإيداع والتدبير من جهة أخرى، ممثلا بمديره العام خالد سفير، وذلك تحت إشراف رئيس الحكومة، تنفيذا لتعليمات من الملك محمد السادس، وفق ما جاء في البلاغ الحكومي الرسمي.

وتهم هذه الاتفاقية تمويل بناء وتطوير الملاعب المونديالية الستة بما ينسجم مع معايير الاتحاد الإفريقي لكرة القدم «الكاف» في أفق سنة 2025، وبما يتوافق مع معايير الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» بحلول سنة 2028، وبعد أن تكون الحكومة قد انتهت من توفير مختلف مصادر تمويل تأهيل وبناء الملاعب التي ستحتضن مباريات كأس إفريقيا وكأس العالم، وبناء عليه تمت تعبئة ميزانية تناهز قيمتها 9,5 مليار درهم، لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتأهيل هذه الملاعب ضمن المرحلة الأولى للفترة ما بين 2023 و2025، تليها مرحلة ثانية تمتد من 2025 إلى 2028، بميزانية تتراوح ما بين 4,5 و6g مليارات درهم، أما ملعب الحسن الثاني الجديد، فسيُكلف وحده استثمارا بقيمة 5 مليارات درهم.

البنيات التحتية.. الالتزام الكبير

المنشآت الرياضية ليست سوى جزء من المعادلة، فمونديال 2030، ومن منطلق كونه «رؤية» شاملة للتنمية، يركز بشكل كبير على تحقيق الإقلاع المنتظر على مستوى البنيات التحتية، والذي تباطأ لعقود في أغلب المناطق، خصوصا خارج المراكز الإدارية والاقتصادية ونسبيا السياحية، هذا الأمر يتأكد بالعودة إلى ملف الترشيح، الذي تضمن العديد من الالتزامات المستقبلية.

في جهة الدار البيضاء مثلا، وما بين المدينة وجماعة المنصورية في إقليم ابن سليمان التي ستحتضن الملعب الجديد، نجد أن المنطقة ستتوفر على مطارين، وعلى ربط سككي بين 5 مراكز أساسية، هي مطار محمد الخامس وملعب الحسن الثاني ومحطة الدار البيضاء - الميناء والدار البيضاء - المسافرون والدار البيضاء - الجنوب، أما مراكش فتتوفر على 3 محطات للقطارات، انطلاقا من الملعب الكبير في اتجاه منطقة النخيل ثم مراكش - المدينة.

الخريطة العامة للبُنى التحتية الخاصة بالنقل التي سيتوفر عليها المغرب خلال المونديال، تشمل في المُحصلة 12 مطارا، و4 محطات بحرية، اثنتان في طنجة ستكونان منفذا مثاليا للجماهير القادمة من جنوب إسبانيا أو من البرتغال، واثنتان في أكادير، واللتان يُحتمل أن تكونا خط الربط الرئيس مع جزر الكناري، على اعتبار أن مدينة لاس بالماس ستحتضن أيضا إحدى الملاعب المونديالية، إلى جانب 13 محطة للقطار منها 4 في الرباط و4 في الدار البيضاء 3g في مراكش، إلى جانب واحدة في كل من طنجة وفاس، وستكون كلها مخصصة للقطارات فائقة السرعة.

اللافت أيضا، هو الشبكة الواسعة من الخطوط الجوية التي ستسمح بالسفر بين جميع المدن المستضيفة للمونديال في البلدان الثلاثة دون استثناء، داخل نطاق زمني لا يتعدى 3 ساعات كحد أقصى، كما أن ارتباطها بشبكة القطارات وخطوط النقل البحري إلى جانب الطرق السريعة، سيجعل التنقل متاحاً بسهولة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وهي مشاريع مستدامة بالنسبة للمغرب، أي أن الاستفادة منها تتخطى فترة المونديال، وسيُصبح التنقل بين 6 جهات على الأقل من جهات المملكة ال 12، أسرع من أي وقت مضى، ويتعلق الأمر بالجهات الأكبر من حيث السكان، بتعداد يصل إلى حوالي 30 مليون نسمة من أصل نحو 37 مليونا، وفق بيانات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

هذا المعنى أكده أيضا وزير النقل واللوجيستيك، عبد الصمد قيوح، أمام أعضاء مجلس المستشارين في جلسة عمومية عُقدت بتاريخ 29 أبريل 2025، حين أورد أن المشاريع والاستثمارات التي يُقدم عليها المغرب في مجال البنيات التحتية المتعلقة بالنقل، بما يشمل الطرق، والمطارات والسكك الحديدية، لا تهم فقط احتضان كأس العالم 2030، وإنما أيضا مرحلة «ما بعد المونديال»، مبرزا أن تلك المرحلة تُمثل «أفق» هذا التحديث، لتتحول بعدها إلى «رأسمال» سيستفيد منه المواطنون المغاربة لتقليص المدد الزمنية للتنقل بين المدن، مشيرا إلى أن الأمر مرتبط أيضا بتجويد الخدمات السياحية، إذ من المتوقع أن يستقبل المغرب 40 مليون سائح بعد التظاهرة الكروية.

ومع ذلك، فإنه من غير الممكن التغاضي عن الدور الذي يلعبه المونديال في تسريع هذه العملية، على اعتبار أن الأمر يتعلق بالتزامات تراقبها «الفيفا»، التي نبه تقريرها الصادر في نونبر 2024، إثر زيارة لجنتها إلى مختلف المدن المرشحة في البلدان الثلاثة، إلى مكامن النقص، فإذا كانت الملاعب المغربية قد حصلت على نقاط مرتفعة، تراوحت ما بين 4 و4,3 من 5، بما يضاهي، ملاعب إسبانيا والبرتغال، بل ويتفوق على الكثير منها، فعلى مستوى خدمات النقل العام والمواصلات، أبان التقرير عن تفاوت صارخ بين مدينة وأخرى، إذ تفوقت الدار البيضاء ومراكش بحصولهما على نقطة 4,7 من 5، بينما حصلت الرباط وطنجة على نقطتين متوسطتين هما 3 و2,6g على التوالي، في حين دقت اللجنة جرس الإنذار بالنسبة لفاس التي حصلت على 2,3 وأكادير بتنقيط 2 من 5.

> **المنشآت الرياضية ليست سوى جزء من المعادلة، فمونديال 2030، ومن منطلق كونه «رؤية» شاملة للتنمية، يركز بشكل كبير على تحقيق الإقلاع المنتظر على مستوى البنيات التحتية**

القطارات.. نحو السرعة الفائقة

خلال مشاركته في منتدى «المغرب اليوم» الذي نظمته مجموعة Le Matin الإعلامية في 18 يوليوز 2025 بالرباط، تحت شعار «مغرب 2030، ترسيخ أسس أمة عظيمة»، وصف رئيس الحكومة عزيز أخنوش، المملكة بأنها «ورش مفتوح»، في إشارة إلى أوراش البنى التحتية التي تنتشر أشغالها في العديد من المدن، قبل أشهر من استضافة كأس أمم إفريقيا 2025، التي ستكون بمثابة «أول بروفة» بخصوص قدرات المغرب التنظيمية قبل الوصول إلى محطة المونديال. ويبدو كلام أخنوش توصيفا مناسبا للمشهد العام

الذي تعيشه مدن الرباط والدار البيضاء وطنجة وفاس وأكادير ومراكش وغيرها، التي انطلقت بها أشغال تتعلق بشق طرق جديدة وإحداث خطوط للسكك الحديدية وتطوير المطارات وإعادة تأهيل الأحياء وتوسيع الشوارع وبناء المؤسسات الاستشفائية والفنادق، وكلها مشاريع تستجيب للمعايير الدولية المتقدمة، وفق تأكيد رئيس الحكومة، الذي استحضر أن المونديال أضحى بمثابة «المحفز» لهذا «التحول الاستراتيجي» الذي قال إن العاهل المغربي يقف وراء تجسيده.

هذا المسار، كان قد أكده الملك محمد السادس عمليا، في 24 أبريل 2025، فرغم أنه كان لا يزال يتعافى من الكسر الذي تعرض له في كتفه والذي تطلب تدخلا جراحيا، إلا أنه توجه نحو محطة الرباط - أكدال، لإعطاء إنطلاقة أشغال الخط السككي فائق السرعة الجديد، الرابط بين القنيطرة ومراكش، على مسافة 430 كيلومترا، والذي يشمل وصول هذا النوع من القطارات إلى مدينة فاس أيضا، وإن على سكك حديدية عادية في المرحلة الأولى، وذلك تنفيذا لالتزامات المغرب المونديالية.

هذا المشروع الذي تطلب استثمارا بقيمة 53 مليار درهم، سيمكن من تقليص مدة السفر من طنجة إلى الرباط من ساعة و20 دقيقة إلى ساعة واحدة، وستتقلص المدة بين طنجة والدار البيضاء من ساعتين و10 دقائق إلى ساعة و40 دقيقة، أما المسافة من طنجة إلى مراكش فستصبح في حدود ساعتين و40 دقيقة، مقابل حوالي 5 ساعات ونصف حاليا، في حين سيصبح التنقل بين فاس ومراكش ممكنا داخل حيز زمني لا يزيد على 3 ساعات و40 دقيقة.

وإذا كان المغرب يتوفر حاليا، عبر قطار «البراق»، على واحد من أسرع الخطوط في العالم، وفق معطيات المكتب الوطني للسكك الحديدية، فإنه عند الانتهاء من الرحلات التجريبية سنة 2029، سيكون لديه خط أكثر كفاءة بسرعة تصل إلى 350 كيلومترا في الساعة، وهو ما يعني، بمُراجعة معطيات خدمات السكك الحديدية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، أن المملكة ستكون الأولى قاريا وإقليميا، وستدخل القائمة القصيرة للدول التي توفر خدمات سككية من هذا الطراز، والتي تضم الصين واليابان وفرنسا وإسبانيا وألمانيا والهند وكوريا الجنوبية وإيطاليا.

ومع ذلك، فإن هذا المشروع ليس إلا جزءا من برنامج أشمل، تبلغ قيمة الاستثمارات المخصصة له وفق ONCF 96 مليار درهم، بما يشمل اقتناء 168 قطارا جديدا بمبلغ 29 مليار درهم، من أجل تجديد شامل لحضيرة القطارات المغربية في أفق 2030، وتهم العملية 18 قطارا فائق السرعة لمشاريع التمديد، و40 قطارا للربط بين المدن والتي تفوق سرعتها 200 كيلومتر في الساعة، و60 قطارا مكوكيا سريعا، و50 قطارا من شبكات النقل الجماعي، هذه الأخيرة سيستفيد منها سكان مدن الرباط والدار البيضاء ومراكش.

> **مشاريع الربط بين المدن، لا تقتصر فقط على أوراش القطارات بمختلف أنواعها، وإنما أيضا مشاريع الربط الطرقي، ففي ماي 2024، كشف وزير التجهيز والماء نزار بركة، أمام مجلس النواب، أن المغرب حدد سنة 2030 لبلوغ رقم 3000 كيلومتر من الطرق السيارة، عوض 1800 كيلومتر المتوفرة حاليا**

نهضة في الطرق والنقل الحضري

مشاريع الربط بين المدن، لا تقتصر فقط على أوراش القطارات بمختلف أنواعها، وإنما أيضا مشاريع الربط الطرقي، ففي ماي 2024، كشف وزير التجهيز والماء نزار بركة، أمام مجلس النواب، أن المغرب حدد سنة 2030 لبلوغ رقم 3000 كيلومتر من الطرق السيارة، عوض 1800 كيلومتر المتوفرة حاليا، وهي شبكة ستربط بين المدن المونديالية المستضيفة للملاعب وتلك التي ستستضيف الإقامات والمعسكرات، وحتى تلك التي لم يتضح بعد دورها خلال فترة المنافسة.

وهكذا نجد أن المغرب استثمر 7 مليارات درهم لإنشاء الطريق السيارة بين فاس ووجدة على مسافة 104 كيلومترات، إلى جانب تثليث الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد على مسافة 20 كيلومترا، والطريق السيار بين برشيد وتيط مليل البالغة مسافته 30 كيلومترا، وكذا الطريق القاري الجديد بين الرباط والدار البيضاء مرورا عبر المركب الرياضي «الحسن الثاني» في مدينة ابن سليمان على مسافة 60 كيلومترا، والذي سيكون جاهزا سنة 2029 وتثليث الطريق السيار المداري للدار البيضاء على مسافة 30 كيلومترا.

شبكة الطرق السيارة في المغرب ستتوسع خلال السنوات الخمس المقبلة لتوفر الربط الطرقي بين الناظور وكرسيف الذي سيمتد لما يزيد عن 100 كيلومتر مرورا بميناء الناظور غرب المتوسط، وهو مشروع بدأ العمل عليه بالفعل في حين انطلقت الدراسات الخاصة بمشاريع أخرى، مثل الطريق السيار بين فاس ومكناس مرورا ببني ملال.

شبكة الطرق السريعة، الممتدة حاليا على مسافة 2177 كيلومترا ستتوسع أكثر خلال السنوات المقبلة، وفق ما أكده نزار بركة أمام مجلس النواب في أبريل 2025، متحدثا عن العمل على عدة مشاريع، أبرزها الربط الطرقي بين تيزنيت والداخلة، وبين فاس وتاونات، وبين الناظور والدريوش مرورا بميناء غرب المتوسط، بالإضافة إلى الطريق السريع المنتظر بين تطوان وشفشاون، وطريقين سريعين يربطان مراكش بكل من آسفي وقلعة

السراغنة، في انتظار ثالث سيربطها مع بني ملال، مع دراسة إحداث الطريق السريع لجهة درعة تافيلالت.

ويُعد المونديال محركا أساسيا لعملية تأهيل شاملة للشبكة الطرقية بالمغرب، إذ ستشمل العملية 30 مدينة، وفق معطيات وزير التجهيز والماء، الذي ستكون وزارته مطالبة بتخصيص حوالي 3 مليارات درهم كل سنة لتجويد العديد من المقاطع طيلة السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يمثل 46 في المائة من ميزانية الوزارة المخصصة للطرق، بما يشمل أشغال الصيانة والتقوية والرفع من الحمولة وإصلاح القناطر والمُنشآت التقنية، في عملية ستشارك في تمويلها أيضا قطاعات ومؤسسات أخرى.

وفي هذا السياق، وقعت الحكومة، في مارس 2025، برتوكول اتفاق مع الشركة الوطنية للطرق السيارة وبهم الفترة ما بين 2025 و2032، ويتعلق بإنجاز برنامج استثماري للطرق السيارة الاستراتيجية، بقيمة 12,5 ملايير درهم، لإنجاز الطريق السيار القاري ما بين الرباط والدار البيضاء، والطريق السيار بين تيط مليل وبرشيد، ومشروع إعادة تهيئة عُقدتي عين حرودة وسيدي معروف، ووفق ما جرى الإعلان عنه رسميا فإن الأمر يتعلق ثلاثة مشاريع استراتيجية تهدف إلى تحسين الربط مع الملعب الحسن الثاني الجديد استعدادا لكأس العالم 2030، وتحسين تدفق حركة المرور على محور الرباط - الدار البيضاء، وتعزيز الربط في جهة الدار البيضاء - سطات.

وإلى جانب هذا الاتفاق الذي وقعه نزار بركة، وزير التجهيز والماء، وفوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وعبد اللطيف زغنون، المدير العام للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومحمد الشرقاوي الدقاقي، المدير العام للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، وخالد سفير، المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، جرى توقيع برتوكول تمويل بين لتعبئة مبلغ إجمالي قدره 1,2 مليار درهم كتعويض للملاك بهدف نزع ملكية أراضي الطريق السيار القاري بين الرباط والدار البيضاء، على اعتبار أن هذه العملية ضرورية قبل الشروع في الأشغال، وهي الخطوة التي أظهرت مدى حساسية العنصر الزمني في تنفيذ هذه المشاريع التي يجب أن ترى النور في أفق 2030.

انعكاسات التحضير للمونديال على مستوى النقل، ستظهر حتى داخل المدن، ففي أواخر يناير الماضي أعلن وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت أمام مجلس المستشارين، عن تخصيص 11 مليار درهم كاستثمارات في إطار برنامج تجديد أسطول النقل الحضري بواسطة الحافلات الممتدة من 2025 إلى 2029، وذلك من أجل اقتناء 3746 حافلة مرتبطة بـ37 سلطة مفوضة و84 جماعة، وهي الاستثمارات الأكبر من نوعها من حيث القيمة المالية وعدد العربات التي سيتم شراؤها في تاريخ المغرب.

> **يُعد المونديال محركا أساسيا لعملية تأهيل شاملة للشبكة الطرقية بالمغرب، إذ ستشمل العملية 30 مدينة، وفق معطيات وزير التجهيز والماء، الذي ستكون وزارته مطالبة بتخصيص حوالي 3 مليارات درهم كل سنة لتجويد العديد من المقاطع طيلة السنوات الخمس المقبلة**

المرحلة الأولى من هذا البرنامج انطلقت بالفعل خلال السنة الجارية، وفق المعطيات التي كشف عنها لفتيت في يونيو الماضي، وهي تهم 23 مدينة في المجمل وخلالها سيتم اقتناء 1317 حافلة ستدخل نطاق الاشتغال قبل انتهاء السنة الجارية، بما يشمل 6 مدن على الأقل معنية بتنظيم المونديال، وهي طنجة وتطوان وفاس ومراكش وأكادير وابن سليمان، في حين ستمتد المرحلة الثانية إلى 24 مدينة أخرى والمرحلة الثالثة إلى 37 مدينة جديدة.

الطيران على جناحي المونديال والسياحة

في 8 يوليوز 2025، أعلن المكتب الوطني للمطارات بشكل رسمي عن انطلاق أشغال التهيئة الأرضية لمشروع المحطة الجوية الجديدة بمطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء، والتي وصفها بأنها أولى مراحل الإنجاز الميداني لـ «أحد أكثر مشاريع البنية التحتية طموحا بالمغرب في أفق 2030»، ويتعلق الأمر بمشروع سيُكلف 15 مليار درهم، من أجل رفع الطاقة الاستيعابية لهذه المنشأة الجوية إلى 35 مليون مسافر عند الانتهاء من الأشغال في 2029.

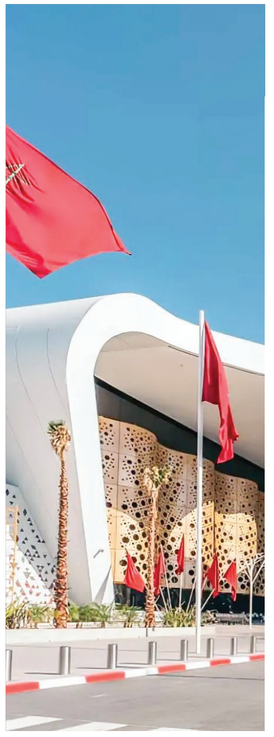
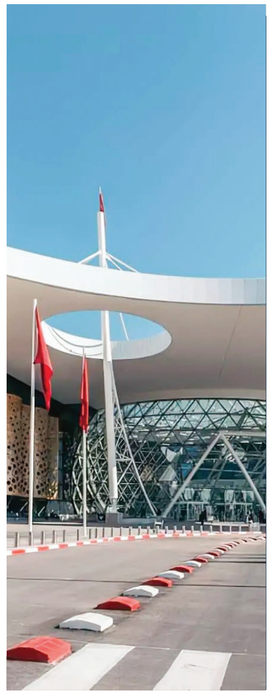
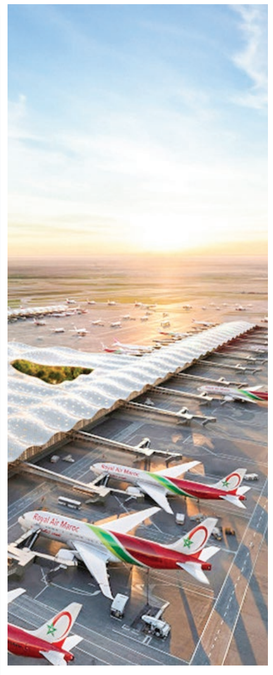

بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد

يتقدم المدير العام لمجموعة بريد المغرب وكافة الأسرة البريدية بأحر التهاني

إلى صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده

مؤكدين ولاءهم **للعرش العلوي المجيد**، راجين **لجلالته** الصحة وطول العمر،
وأن يحفظه في **ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن**،
وفي شقيقه **صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد**،
وفي كافة **أفراد الأسرة الملكية الشريفة**.

مجموعة بريد المغرب
ⴰⵣⵟⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵔⵕⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
GROUPE BARID AL-MAGHRIB

أشغال مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، وإن كانت الأهم على المستوى الوطني، فإنها لن تكون الوحيدة إذ وفق معطيات متقاطعة صادرة عن كل من رئيس الحكومة عزيز أخنوش، ورئيس المكتب الوطني للمطارات، عادل الفقير، فإن أشغال التوسيع والتطوير ستشمل مطارات 10 مطارات أخرى، ويتعلق الأمر بالرباط - سلا، وطنجة - ابن بطوطة، ومراكش - المنارة، وفاس - سايس، وتطوان - سانية الرمل، والحسيمة - الشريف الإدريسي، والناظور - العروي، وأكادير - المسيرة، إلى جانب مطاري بني ملال وزاكورة، وذلك للرفع من طاقتها من 38 مليون مسافر حاليا إلى 80 مليون مسافر بحلول سنة 2030.

هذه الاستراتيجية التي باتت تسمى «مطارات 2030» التي ستُكلف في المجمل استثمارات بقيمة 28 مليار درهم، لديها هدفان معلنان، الأول هو الاستعداد لكأس العالم 2030 المنظم بشكل مشترك بين إسبانيا والبرتغال، والذي سيعتمد بدرجة كبيرة على النقل الجوي للسماح للجماهير بالتنقل بين جميع المدن المحتضنة للمباريات داخل نطاق زمني لا يزيد عن 3 ساعات، أما الثاني وهو أكثر استدامة، فيتعلق باستقبال 26 مليون سائح خلال سنة المونديال، وهو رقم يبدو أن إمكانية الوصول إليه قبل هذا التاريخ مطروحا بقوة، على اعتبار أن المملكة استقبلت سنة 2024 ما مجموعه 17,4 ملايين سائح.

البرنامج يشمل مشروعا كبيرا آخر، ويتعلق الأمر ببناء مطار جديد في مدينة الدار البيضاء، الذي سيُشكل، وفق قيوح، «صلة وصل بين المغرب وباقي دول العالم، خاصة الوجهات البعيدة»، إذ أبرز وزير النقل واللوجيستيك أن هذا المطار سيتم ربطه بمحطةٍ للقطار فائق السرعة، قصد تمكين المسافرين من التنقل بين مدينة مراكش والمطار في حوالي 50 دقيقة، وبين المطار ومدينة طنجة في نحو ساعة ونصف، مضيفا أن المطار الجديد للدار البيضاء سيكون محطة لربط المغرب مع الوجهات التي تتطلب أكثر من 8 ساعات للطيران.

المطار الجديد، وفق المعطيات المتوفرة إلى حدود اللحظة، هو ذاته المحطة الجوية المراد إنشاؤها والتابعة لمطار محمد الخامس الدولي، وسيكون قادرا لوحده على استقبال 20 مليون مسافر سنويا، وهو الأمر المرتبط بسعي المغرب لتدشين خطوط جوية مُباشرة جديدة مع مختلف قارات العالم، مثل جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا وساو باولو في البرازيل وبكين في الصين ولوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار توسيع شبكة رحلاته، التي انطلقت بالفعل مؤخر، إذ في أواخر يونيو الماضي مثلا، أعلنت الخطوط الملكية المغربية عن تدشين رحلات مباشرة من وإلى ميونيخ في ألمانيا وزيوريخ في سويسرا ونجامينا في تشاد وجزيرة سال في الرأس الأخضر.

غير أن احتضان المونديال والطفرة المتوقع تحقيقها في مجال استقطاب

السياح بعد سنة 2030، الذين تشير توقعات قيوح أن تعدادهم سيتجاوز 40 مليونا، فرضت أيضا تقوية خدمات النقل الجوي الداخلي، وهو الأمر الذي أفضى إلى ربط الجهات الـ12 للمملكة عبر 3 نماذج اتفاقيات، النموذج الأول بين الحكومة والخطوط الملكية المغربية، وتتعلق بـ79 رحلة داخلية أسبوعيا، والثاني مع شركة «العربية للطيران - المغرب»، والذي مكن من تأمين 13 رحلة أسبوعيا، أما النموذج التالي فيربط الدولة بشركة «ريان إير» ضمن برنامج «السماء المفتوحة» الذي اعتمده المغرب، ما مكن من إحداث 22 رحلة أسبوعيا.

هذا الأمر لا يمكن فصله أيضا عن مسعى المغرب للرفع من تعداد طائراته للنقل المدني 4 مرات، من خلال عقد البرنامج الموقع بتاريخ 11 يوليوز 2023 بالرباط، بين رئيس الحكومة عزيز أخنوش، والمدير العام لشركة الخطوط الملكية المغربية حميد عدو، من أجل شراء طائرات جديدة، وهو العقد الذي سيتضح فيما بعد، من خلال تصريحات تلفزيونية لعدو، أن قيمته تصل إلى 25 مليار دولار، أي أكثر من 226 مليار درهم.

الأمر يتعلق ببرنامج يمتد من 2023 إلى 2037 من أجل «تعزيز مكانة ودور النقل الجوي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة طموح المملكة لبلوغ 65 مليون مسافر في أفق سنة 2037»، وفق ما جاء في بلاغ لرئاسة الحكومة، وبناء عليه جرى الرفع من مساهمة الدولة في رأسمال شركة الخطوط الملكية المغربية، وبموجب هذا التعاقد، ستضاعف «لارام» أسطولها الجوي 4 مرات، لتنتقل من

> **الاستراتيجية التي باتت تسمى «مطارات 2030» التي ستُكلف في المجمل استثمارات بقيمة 28 مليار درهم، لديها هدفان معلنان، الأول هو الاستعداد لكأس العالم 2030 المنظم بشكل مشترك بين إسبانيا والبرتغال، والذي سيعتمد بدرجة كبيرة على النقل الجوي للسماح للجماهير بالتنقل بين جميع المدن المحتضنة للمباريات داخل نطاق زمني لا يزيد عن 3 ساعات، أما الثاني وهو أكثر استدامة، فيتعلق باستقبال 26 مليون سائح خلال سنة المونديال**

50 طائرة إلى 200 خلال 15 سنة، وهي العملية التي انطلقت بالفعل من خلال جولات تفاوضية مع شركات «بوينغ» الأمريكية و«إيرباص» الأوروبية و«إمبراير» البرازيلية.

البرنامج ينص أيضا على تطوير خطوط جوية تُواكب خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، من خلال الانفتاح على وجهات دولية جديدة، إضافة إلى تعزيز الروابط بين الجالية المغربية المقيمة بالخارج وأرض الوطن، وفك العزلة عن مجموعة من مناطق المملكة وتسهيل حركية التنقل بينها، عبر تعزيز الربط الجوي الداخلي بـ46 رحلة جديدة، والعمل على تعزيز قطب الدار البيضاء الجوي باعتباره منصة محورية للعبور والربط مع كبريات المنصات الدولية، وجعل مطار محمد الخامس ضمن ثلاثي الصدارة في إفريقيا، على مستوى النشاط والربط الجوي.

هذا البرنامج مرتبط أيضا بالتحضير للمونديال، وهو الأمر الذي يُستشف من كلام الوزير قيوح في أبريل الماضي، أمام مجلس النواب، حين كشف أنه بحلول سنة المونديال سيكون المغرب قد ضاعف أسطول الناقل الوطني من 50 إلى 100 طائرة، في حين أن الالتزام المُعلن للشركة يتجاوز هذا الرقم وفق تصريحات مديرة القطب التجاري بالخطوط الملكية المغربية، إلهام كازيني، خلال افتتاح أشغال مؤتمر شبكة Welcome Travel Group المنظم في بوزنيقة خلال شهر أبريل الماضي أيضا، إذ أوردت أن الطموح هو الانتقال من 60 طائرة سنة 2025 إلى 130 طائرة سنة 2030، الأمر الذي ربطته بـ«الجاهزية لاحتضان كأس العالم».

أي مكاسب منتظرة؟

في 11 يوليوز 2025، كان على فوزي لقجع أن يمثل أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، لمناقشة مشروع قانون إحداث مؤسسة «المغرب 2030»، وبما أن الأمر يتعلق بكيان جديد ستكون مهمته الرئيسية هي مواكبة المشاريع المونديالية، كان على الوزير المنتدب المكلف بالميزانية أن يبسط أمام الحاضرين المكاسب المستدامة التي يتوقع المغرب أن يحققها بفضل كأس العالم.

أهم رقم كشف عنه لقجع، هو توقع الحكومة أن يساهم «المونديال» بإكساب المغرب نموا اقتصاديا بنسبة 6 في المائة، ولتقريب الصورة هذا يعني أن الناتج الداخلي سيكسب عدة مليارات من الدولارات، فإذا ما انطلقنا من الرقم المحقق سنة 2024، وهو يقترب من 155 مليار دولار، فإنه سينتقل إلى 164,3 ملايير دولار، علما أن نسبة النمو في المغرب كانت في حدود 3,8 في المائة فقط العام الماضي، و3,7 في المائة سنة 2023 في حين يتوقع بنك المغرب أن ترتفع إلى 4,6 في المائة مع متم 2025.

لقجع ربط ذلك بالارتفاع المتوقع في مناصب الشغل في مقابل تراجع نسبة البطالة، وهو أمر بدأ يتحقق منذ الآن، وفق الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وذلك

> **في 11 يوليوز 2025، كان على فوزي لقجع أن يمثل أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، لمناقشة مشروع قانون إحداث مؤسسة «المغرب 2030»، وبما أن الأمر يتعلق بكيان جديد ستكون مهمته الرئيسية هي مواكبة المشاريع المونديالية، كان على الوزير المنتدب المكلف بالميزانية أن يبسط أمام الحاضرين المكاسب المستدامة التي يتوقع المغرب أن يحققها بفضل كأس العالم.**

بفضل الأشغال التي تعرفها العديد من الأوراش التي تهم الملاعب والبنيات التحتية، وهو كلام دعمته بعد ذلك بأيام، تصريحات وزيرة الاقتصاد المالية، نادية فتاح العلوي، ضمن منتدى «مغرب اليوم»، حين أوردت أن «المونديال» سيُحقق للمغرب 100 ألف فرصة عمل كل سنة. ومن المجالات التي يُنتظر أن تنعكس عليها تأثيرات المونديال بشكل كبير، نجد قطاع السياحة، الذي كان يُشغل 827 ألف شخص في المغرب إلى حدود متم 2023، وفق أرقام وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فاطمة الزهراء عمور، علما أن هذا القطاع يساهم، وفق أرقام رسمية، بـ 7,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني محققا إيرادات سياحية تصل إلى 11,25 مليار دولار، مع تجاوز المملكة سقف 17 مليون سائح لأول مرة العام الماضي.

مسعى المغرب المُعلن عن طريق وزارة السياحة هو الوصول إلى 26 مليون سائح في سنة 2030، مع الوصول إلى تحقيق 8 في المائة من الناتج الداخلي الخام، في حين تتوقع ناتاليا بايونا، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، أن «المونديال» سيتيح للمغرب فُرصا

استثمارية في المجال السياحي بمليار دولار على الأقل، موزعة على 229 مشروعا، في ظل حاجة المغرب لتوفير 43 ألف سرير فندقي لاستضافة البطولة، وفق تصريحات أدلت بها لمنصة «الشرق - بلومبرغ» الاقتصادية في يناير 2025.

مرصد العمل الحكومي، وفي ورقة سياسية بعنوان «كأس العالم 2030، مكاسب تنموية كبرى وتحديات لتحقيق الاستدامة»، صدرت في نونبر 2024، توقع أن يجذب المغرب مليونا ونصف المليون زائر إضافي خلال فترة البطولة وحدها، وذلك استنادا إلى تجارب سابقة، وخصوصا نسختا روسيا 2018 وقطر 2022، مبرزا أن ذلك سيرفع معدلات التدفقات السياحية وسيعزز الإشغال في الفنادق والمرافق المرتبطة بالقطاع، كما أن مشاركة 48 منتخبا ستأتي جماهيرها للتشجيع، سيسهم في تنويع قاعدة الزوار الدوليين وتوسيع سوق السياحة المغربي.

أما بخصوص العائدات السياحية المتوقعة، وبناء على معدلات الإنفاق السياحي السابقة في بطولات كأس العالم، أشارت تقديرات المرصد إلى أن الإيرادات الإضافية قد تتراوح بين 2 و3 مليارات دولار خلال فترة كأس العالم وما بعدها، وهذا التقدير يستند إلى معدل إنفاق السائحين المتوقع، ووفق الوثيقة فمن المنتظر أن كل سائح سينفق ما بين 1000 إلى 2000 دولار خلال إقامته في المغرب، ويشمل ذلك تكاليف الإقامة، إلى جانب الطعام والتنقل والتسوق والترفيه، وأشار المرصد إلى أن هذه الإيرادات المباشرة «ستمثل دفعة قوية لعدد من القطاعات الحيوية».

وأوضحت الورقة أنه من المتوقع أن تسجل الفنادق زيادة في الإشغال قد تصل إلى ما بين 90 و100 في المائة خلال البطولة، ما يحقق عائدات كبيرة لقطاع الإيواء، وفي المقابل سيتحتم على العديد من المنشآت الفندقية تطوير خدماتها وتجهيزاتها لاستقبال العدد الكبير من الزوار، ما يعني تحسين جودة الخدمة وتجهيز البنية التحتية السياحية على المدى البعيد، ووفق المصدر ذاته، فإن السياحة من المجالات التي يُنتظر أن تخلق ما بين 50 و80 ألف منصب شغل إضافي، إلى جانب البناء والخدمات.

> **المدن المونديالية حاضرة في قائمة المراكز الاستشفائية التي سيتم إنجازها أو تطويرها، إذ يتعلق الأمر بتشييد مركز استشفائي بأكادير، إلى جانب العيون والرشيدية وكليميم وبني ملال، بالإضافة إلى مشروع إعادة بناء مستشفى «ابن سينا» في الرباط، وهو ما يتيح طاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 3807 أسرة**

الصحة العمومية.. الإنجاز المأمول

العائد الاجتماعي لكأس العالم، والمرتبط أساسا بما سيستفيده المغاربة في حياتهم اليومية خلال الفترة التي تسبق وتلي فترة المونديال المحدد في نحو 39 يوما، هي الأولوية بالنسبة للكثير من المغاربة، وهو الأمر المرتبط أساسا بتوفير فرص الشغل وتجويد الخدمات.

ومن المجالات الأساسية التي يُنتظر أن تشهد تحولات كبيرة خلال السنوات الخمس المقبلة، هي القطاع الصحي العام، ويمكن القول إن مؤشرات ذلك بدأت في 28 أبريل 2023، حين دشن الملك محمد السادس المستشفى الجامعي لطنجة على مساحة 23 هكتارا وبسعة 797 سريرا، وهو المشروع الذي تطلب استثمارات بقيمة 2,4 مليارات درهم، وينتظر أن يلتحق به مستشفى «ابن سينا» في الرباط، بطاقة تتجاوز الألف سرير فوق وعاء عقاري تصل مساحته إلى 11,4 هكتارات، وبغلاف مالي يصل إلى 6 مليارات درهم.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أمين التهراوي، أكد أمام مجلس النواب، يوم 21 يوليوز الماضي، أن المغرب يعمل حاليا على برنامج وطني لتطوير المستشفيات العمومية وإنشاء المراكز الاستشفائية الجامعة، بما يشمل إعادة تأهيل 83 مستشفى تصل طاقتها الإجمالية إلى 8700 سرير، منها 1729 سريرا سيدخل حيز الخدمة في 2025، و2056 سريرا في 2028، في حين سيتم افتتاح 5 مستشفيات جامعية جديدة وتحديث 5 أخرى في أفق 2030.

والملاحظ أن المدن المونديالية حاضرة في قائمة المراكز الاستشفائية التي سيتم إنجازها أو تطويرها، إذ يتعلق الأمر بتشييد مركز استشفائي بأكادير، إلى جانب العيون والرشيدية وكليميم وبني ملال، بالإضافة إلى مشروع إعادة بناء مستشفى «ابن سينا» في الرباط، وهو ما يتيح طاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 3807 أسرة، أما المراكز الجامعية الحالية التي ستخضع للتحديث، فهي تلك الموجودة في الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش ووجدة، والتي سيجري تجديد بنياتها وتزويدها بأحدث التجهيزات الطبية، وفق التزامات الحكومة.

والمؤكد أن المغرب يعلم أن خدماته الصحية، خصوصا في القطاع العام، لا تزال بعيدة عن نظيرتها لدى شريكيه في تنظيم كأس العالم، إسبانيا والبرتغال، كما يعي أن الاستعداد لهذا الحدث يمكن أن يكون فرصة استثنائية لتدارك النواقص المتراكمة منذ عقود، وقد تكون الاستفادة من تجارب مدريد ولشبونة إحدى السبل لذلك، وهو أمر سبق أن أعلنت عنه الحكومة بشكل رسمي في ماي من سنة 2024، في عهد وزير الصحة

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
Agence Nationale de la Conservation Foncière, du Cadastre et de la Cartographie
ANCFCC

عيد العرش المجيد

بمناسبة الذكرى السادسة والعشرون لعيد العرش المجيد يتقدم المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي الوكالة بأحر التهاني وأسمى آيات الولاء والإخلاص لمولانا أمير المؤمنين المنصور بالله

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن
وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة
وأن يشد أزره في صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد
وأن يحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

ويجددون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم الدائم بأهذاب العرش العلوي المجيد

والحماية الاجتماعية السابق، خالد آيت الطالب.

وكان آيت الطالب قد اجتمع مع نظيرته الإسبانية مونيكا غارسيا غوميز، على هامش الدورة الـ 77 لجمعية الصحة العالمية، ووفق ما كشفت عنه وزارته حينها فإن «الاستعدادات المشتركة لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030، وخصوصا التحديات الصحية المحتملة خلال هذا الحدث الرياضي العالمي، وأهمية التنسيق المسبق لضمان جاهزية الخدمات الصحية والطوارئ»، هي الأمور التي تناولتها المباحثات، مع إعلان الوزير المغربي عن تعزيز البنية التحتية الصحية في المدن المضيفة للمباريات، وتطوير برامج تدريبية مشتركة للأطر الصحية قصد ضمان استعدادها الكامل للتعامل مع أي طارئ صحي.

أموال تُنفق.. وأخرى تُكسب

المؤكد أن الاستعداد لكأس العالم ليس أمرا سهلا، ويتطلب تخصيص ميزانيات كبيرة للمنشآت الرياضية والبنيات التحتية والمرافق الخدماتية وتعزيز وسائل النقل وغيرها، فالبرازيل مثلا أنفقت على بطولة 2014 ما مجموعه 15 مليار دولار، وروسيا احتاجت لتخصيص 11,6 مليارات دولار لاحتضان نسخة 2018، أما قطر فخصمت جميع الأرقام القياسية ببلوغها رقم 220 مليار دولار أي أكثر مما خُصصته جميع الدول التي احتضنت البطولة مجتمعة منذ النسخة الأولى في الأوروغواي سنة 1930، وذلك وفق أرقام موقع «ستاتيستا» المتخصص في البيانات.

بالنسبة لكأس العالم 2030، لا تزال الأرقام تقريبية، لكنها في جميع الأحوال بعيدة عما خصصته قطر التي توصف بأنها «أنشأت دولة بأكملها» لاستضافة الحدث، ووفق دراسة أجرتها مؤسسة Soge Capital Gestion لإدارة الأصول، التابعة لمجموعة الشركة العامة المغربية (تحولت مؤخرا إلى مُسمى سهام بنك)، سنة 2023، فإن تقديرات التكلفة الإجمالية بالنسبة للبلدان الثلاثة تتراوح ما بين 15 و20 مليار دولار، سيكون نصيب المغرب منها 5 إلى 6 مليارات دولار، وهي تكلفة أقل أيضا من تلك التي تتوقعها وزارة الاستثمار السعودية بالنسبة لمونديال 2034، وهي في حدود 100 مليار ريال، أي حوالي 27 مليار دولار.

> **بالنسبة لكأس العالم 2030، لا تزال الأرقام تقريبية، لكنها في جميع الأحوال بعيدة عما خصصته قطر التي توصف بأنها «أنشأت دولة بأكملها» لاستضافة الحدث، ووفق دراسة أجرتها مؤسسة Soge Capital Gestion لإدارة الأصول، التابعة لمجموعة الشركة العامة المغربية سنة 2023، فإن تقديرات التكلفة الإجمالية بالنسبة للبلدان الثلاثة تتراوح ما بين 15 و20 مليار دولار، سيكون نصيب المغرب منها 5 إلى 6 مليارات دولار**

ووفق دراسة Soge Capital Gestion فإن المغرب سيحتضن 30 مباراة من أصل 101 ستوزع على البلدان الثلاثة (مجموع مباريات البطولة هو 104، لكن المباريات الثلاث الأولى ستحتضنها الأوروغواي والأرجنتين والباراغواي في إطار احتفالية الفيفا بالذكرى المائوية لأول نسخة من كأس العالم)، وهو ما يعني أن كل مدينة من المدن الستة المغربية ستحتضن 5 مباريات في المتوسط، علما أن الملف الرسمي يضع ملعبي طنجة والرباط ضمن قائمة المرشحين لاحتضان المباريات إلى غاية نصف النهائي، أما ملعب الحسن الثاني الجديد فهو مرشح لاستضافة النهائي.

لذلك، فإنه من الطبيعي ألا تحظى الملاعب بحصة الأسد من الاستثمارات المغربية، إذ وفق الدراسة المذكورة، فإن عمليات تطويرها وبنائها ستكلف 1,7 مليارات دولار تقريبا، بينما من المتوقع تخصيص المبلغ نفسه للبنى التحتية وتطوير شبكات النقل، وفي المقابل فإن التقرير يتوقع استفادة العديد من القطاعات من تلك الاستثمارات المونديالية، وخصوصا البناء والإنشاءات والسياحة والأبناك والاتصالات.

وبلغة الأرقام، وفي ظل عدم وجود أي توقع حكومي رسمي لرقم العائدات التي سيستفيد منها المغرب، بسبب تشابك الفوائد بين تلك المالية المباشرة وغير المباشرة، وأخرى غير المالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، فإن تقديرات ورقة مرصد العمل الحكومي تتحدث عن ما بين 8 و10 مليارات دولار، كعوائد مالية مباشرة وغير المباشرة لكأس العالم 2030، تشمل الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي وعائدات البث والرعاية التجارية، متوقعة أن «يعزز هذا الحدث مكانة المغرب كوجهة سياحية عالمية، حيث سيجذب ملايين الزوار من مختلف أنحاء العالم، ويترك إرثا دائما من البنية التحتية الحديثة التي تخدم المواطنين والزوار على حد سواء».

وبشكل أكثر تفصيلا، تتحدث الورقة عن تحقيق عائدات بقيمة ملياري دولار من حقوق البث التلفزيوني، ومليار دولار من عقود الرعاية والإعلانات، مع ضخ 3 إلى 4 مليارات دولار إضافية في الاقتصاد المغربي نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء وبعد المونديال، أما الملاعب والبنيات الرياضية فإن استخدامها لأغراض مختلفة بعد الحدث سيؤدي إلى استدامة العائدات، والتي من المقدر أن تتجاوز 100 مليون دولار سنويا بعد 2030.

الاستثمار في القوة الناعمة

أي بلد يسعى لاستضافة المونديال، يعلم أنهُ إذا أحسن استغلال الفرصة، فإن ما قبل الحدث لن يكون كما بعده، فالإشعاع الذي تمنحه هذه البطولة للدول المنظمة لا يُضاهيه أي حدث آخر، ويكفي فقط أن نعلم أن المباراة النهائية لكأس العالم 2022 بين الأرجنتين وفرنسا على ملعب لوسيل في قطر، عبر شاشات التلفزيون تابعها مليار ونصف المليار مشاهد، في حين شاهد 550 مليونا مباراة الافتتاح على ملعب البيت في مدينة الخور، بين قطر والإكوادور، وفق الأرقام الرسمية لـ «الفيفا»، وحققت البطولة ما يقارب 6 مليارات تفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، مع 262 مليار مدى وصولٍ تراكمي عبر جميع المنصات.

الأرقام الكبيرة في المشاهدات والتفاعلات والزيارات التي تحققها بطولة كأس العالم، كانت قطر في 2022 وقبلها روسيا في 2018، تعلمان أنها تترجم إلى «قوة ناعمة»، تمحي العديد من الصور النمطية السلبية التي كانت لصيقة بهما، لتخلي المكان لبناء «براند» للبلد بمؤسساته وخدماته وبنياته التحتية، وبشعبه وثقافته وقِيمه، وهو أمر استطاع المغرب أن يحظى بنصيب منه بفضل وصول منتخبه الوطني إلى نصف نهائي كأس العالم، الإنجاز الرياضي الذي طعَّمه بمواقف عفوية وأخرى مُعدة بشكل مُاقن، على غرار استقبال الملك محمد السادس للاعبين رفقة أمهاتهم خلال توشيحهم في القصر الملكي.

و الاستثمار في «القوة الناعمة»، هو أحد دوافع المغرب الأساسية للسعي مرارا وتكرارا وراء الظفر بحق تنظيم كأس العالم، إلى أن تأتى له ذلك سنة 2030، هكذا، على الأقل، يرى تحليلٌ لمعهد «إل كانو» الملكي الإسباني الأمرَ، من خلال ورقة بعنوان «كأس العالم 2030: القوة الناعمة المغربية تظهر لأول مرة على أرض الملعب»، نشرها بتاريخ 26 ماي 2025.

وتقول الوثيقة إن «استضافة المغرب المقررة لكأس العالم لكرة القدم عام 2030، بالاشتراك مع إسبانيا والبرتغال، تمثل تتويجاً لمسيرة طويلة استغرقت ثلاثة عقود من الترشيحات المتكررة، فالمغرب قدم ملفه خمس مرات خلال الثلاثين عاماً الماضية، مدفوعاً بيقينٍ بتأثير الحدث الإيجابي على صورة الدولة، لذلك، تم إدراج الاستعدادات للمونديال ضمن استراتيجية شاملة للقوة الناعمة، تهدف إلى تعزيز صورة المغرب كدولة حديثة ومتسامحة وقادرة على التنظيم الكبير».

> **الاستثمار في «القوة الناعمة»، هو أحد دوافع المغرب الأساسية للسعي مرارا وتكرارا وراء الظفر بحق تنظيم كأس العالم**

التحليل الذي أعده الباحث في العلوم السياسية والصحافي المتخصص في قضايا شمال إفريقيا والشرق الأدنى، أنطونيو نافارو أموديو، يُضيف «يعتمد النهج الدبلوماسي المغربي، على غرار دول كثيرة، مزيجاً من أدوات القوة الصلبة والناعمة، في ما وصفه الباحث الأميركي جوزيف ناي بـ «القوة الذكية» التي تجمع بين التأثير المباشر والجذب الثقافي».

بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد
يتقدم المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية وكافة أطر ومستخدمي المكتب
بأحر التهاني وأسمى آيات الولاء والإخلاص **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله**

راجين **لجلالته** الصحة والعافية وطول العمر وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن،
وصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة،
مؤكدين بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد.

26 سنة
ONCF

بمناسبة حلول الذكرى السادسة والعشرون
لإعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين

يتقدم رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، السيد منير ليموري بأحر التهاني إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده مؤكدين ولاءهم للعرش العلوي المجيد، راجين لجلالته الصحة وطول العمر، وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن،وفي شقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وفي كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة

المملكة المغربية
مجلة صحية

ميرزا أن ملف المغرب لمونديال 2030 «لن يكون مجرد حدث رياضي، بل ممارسة مركزية للقوة الناعمة ضمن علاقاته الدولية».

وأوردت الوثيقة أن الرباط «رأت في المونديال وتوظيفه، وسيلةً لتعزيز صورة المغرب على الساحة الدولية، بالخصوص لتجاوز النظرة السائدة لدى الغرب المرتبطة بقضايا الهجرة وحقوق الإنسان»، وتمضي إلى أن هذا الحدث «يُنظر إليه على أنه منصة لإبراز المغرب كدولة آمنة ومستقرة ومتقدمة، قادرة على تقديم نموذج إقليمي رائد، كما تتكامل هذه الرؤية مع مبادرات أكبر مثل الإصلاحات الاجتماعية وتشجيع الإسلام المعتدل وحقوق المرأة، كخطوات ضرورية لبناء العلامة الناعمة للمملكة».

ويخلص التحليل إلى أن الترشح المشترك لاستضافة كأس العالم 2030 بالنسبة للمغرب «ليس مجرد حدث رياضي، إنه فرصة استراتيجية لتثبيت صورة الدولة الناعمة، ولتعزيز مصداقية توجهاتها الداخلية والخارجية، ولتحقيق نقلة نوعية نحو دولة السياحة الكبرى والطموحات الإفريقية، في سياق يشبه تجربة إسبانيا في 1992 مع أولمبياد برشلونة، إذ يسعى المغرب إلى استخدام هذا النجاح الرياضي لبناء مشهد حضري وسياسي جديد: المغرب الناشئ في القرن الحادي والعشرين».

وفي الشارع كما عبر وسائل الإعلام المغربية، يمكن أن يلمس المتتبع للشأن الوطني، أن هناك قبولا متزايدا لفكرة أن محطة احتضان مونديال 2030، هي موعدُ القطع مع مغرب سابق طغت فيه النقائص وتراكمت فيه التصرفات والعادات السلبية، والانتقال إلى مغرب آخر لاحق، أكثر عدالة ونُضجا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر يمكن استخلاصه من نتائج دراسة استطلاعية أعدها المركز المغربي للمواطنة، والتي نُشرت نتائجها شهر ماي الماضي.

هذه الدراسة التي تمحورت حول السلوك المدني لدى المغاربة، أظهرت تخوف المستجوبين من العديد من السلوكيات السلبية التي قد تؤثر على صورة المغاربة خلال كأس العالم 2030، وفي مقدمتها الغش في البيع والخدمات التجارية والسياحية مثل رفع الأسعار بشكل مبالغ فيه أو تقديم خدمات بجودة سيئة، وذلك بنسبة 84,8 في المائة، وإلقاء النفايات وعدم الحفاظ على نظافة الأماكن العامة بنسبة 81,7 في المائة، والتسول في الأماكن السياحية والملاعب بطريقة مزعجة أو منظمة عبر استغلال الأطفال للتسول بنسبة 77 في المائة، ومن عدم توفر المراحيض العامة النظيفة في المناطق السياحية بنسبة 73,6 في المائة، ومن مشاكل سيارات الأجرة مثل رفض تشغيل العداد، أو فرض أسعار مبالغ فيها، أو انتقاء الزبائن، أو رفض نقل السياح، بنسبة 73 في المائة.

المستجوبون عبروا أيضا عن تخوفهم من ضعف مُستوى الخدمات الصحية والاستجابة للحالات المستعجلة بنسبة 71,7 في المائة، وعدم احترام الطوابير النظام العام في الملاعب والمواصلات والمحلات التجارية والمرافق العامة بنسبة 71,6 في المائة، والتحرش اللفظي أو الجسدي تجاه السائحات بنسبة 69,6 في المائة، والمضايقات في الشوارع والأسواق بنسبة 64,6 في المائة، ثم القيادة المتهورة والاستهتار بقوانين المرور، خصوصا عدم احترام ممرات الراجلين بنسبة 61,9 في المائة، وأخيرا السلوكيات غير المضيافة تجاه السياح والزوار، وهي النقطة التي كانت أقل إثارة للقلق بنسبة 37,6 في المائة.

> **كأس العالم 2030 بالنسبة للمغرب ليس مجرد حدث رياضي، إنه فرصة استراتيجية لتثبيت صورة الدولة الناعمة، ولتعزيز مصداقية توجهاتها الداخلية والخارجية، ولتحقيق نقلة نوعية نحو دولة السياحة الكبرى والطموحات الإفريقية، في سياق يشبه تجربة إسبانيا في 1992 مع أولمبياد برشلونة**

لكن، وأمام هذه التخوفات، أبان المستجوبون عن أملٍ ملحوظ في أن تكون محطة المونديال نقطة البداية لإحداث تغيير حقيقي في الوعي الجماعي للمواطنين، فعند سؤالهم حول ما إذا كانوا يرون أن تنظيم كأس العالم يمكن أن يُسهم في تعزيز السلوك المدني لدى المغاربة، أجاب 59,4 في المائة بـ«نعم»، منهم 36,7 في المائة قالوا إن ذلك سيكون بشكل محدود، و22,7 في المائة توقعوا أن يكون ذلك بشكل كبير، في مقابل 32,9 في المائة أجابوا بأنهم لا يعتقدون أن الحدث سيكون له تأثير مباشر على السلوك المدني، و7,7 في المائة أبانوا عن اعتقادهم بأن المونديال سيكون له تأثير سلبي على هذا السلوك.

2030.. تحت أنظار الملك

ولأن «المونديال» أصبح «ملفا استراتيجيا» يتجاوز تنظيم حدث يهم كرة القدم، كان من الطبيعي أن يُسيل لعاب السياسيين مع اقتراب سنة 2026 الانتخابية، التي ستُجرى خلالها الاستحقاقات التشريعية، لدرجة أنه تسبب في صدام بين رئيس الحكومة الأسبق عبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ورئيس الحكومة

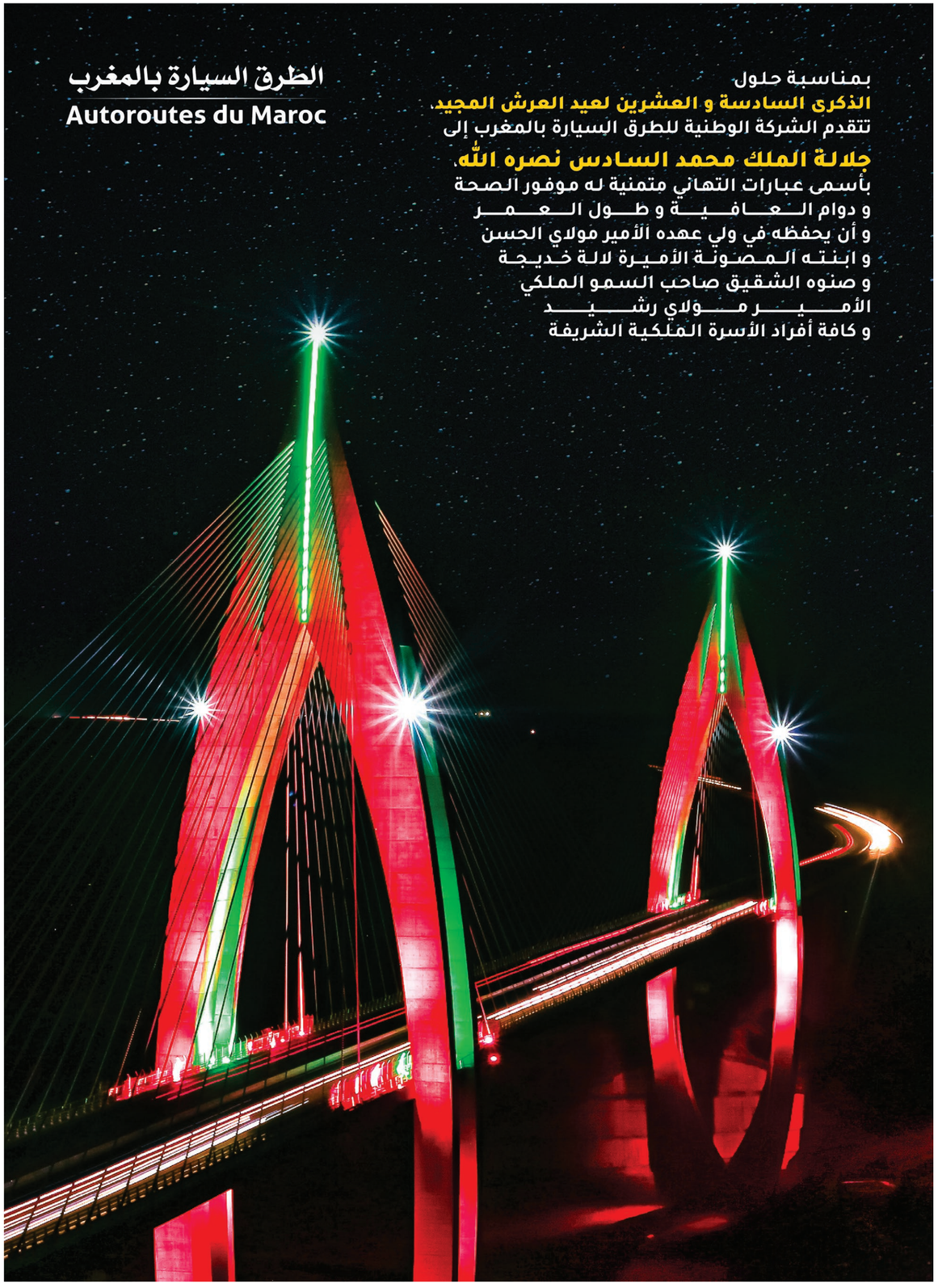

تتوفر «مؤسسة المغرب 2030» على 3 اختصاصات، في مقدمتها «تخطيط التدابير الضرورية لإعداد وتنظيم التظاهرات الدولية في كرة القدم المنظمة بالمغرب، ولا سيما، كأس العالم - فيفا 2030، وكأس إفريقيا للأمم 2025 وكل تظاهرة رياضية كبرى تنظم تحت إشراف الاتحاد الدولي لكرة القدم أو الاتحاد الإفريقي لكرة القدم».

الحالي عزيز أخنوش، الذي يقود حزب التجمع الوطني للأحرار، فالأول اشتكى القناة الثانية إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري «الهاكا»، في مارس الماضي، بعدما اتهمها بـ«التدليس والتضليل» لكونها ربطت بين تنظيم المغرب لكأس العالم 2030 وبين إجراءات قامت بها حكومة الثاني، تهم التعليم ودعم السكن.

وسريعا، بدأت أعين العديد من قادة الأحزاب «تلمع» من أجل أن يقودوا ما أُطلق عليها إعلاميا «حكومة المونديال»، فالمشاريع الكبرى التي سيتسارع العمل فيها كلما اقترب الموعد، من شأنها أن تُكسب المشرفين عليها وأحزابهم نقاطا ذهبية يمكن توظيفها في السباقات الانتخابية الموالية، إلى جانب «البريستيج الأبدي» الذي يضمنه حضور افتتاح أو نهائي كأس العالم في المنصة الشرفية بصفة «رئيس» أو «رئيسة» للحكومة المغربية، وهو أمر يبدو أن القصر، الذي أعطى منذ البداية إشارات صريحة إلى كون الأمر يتعلق بملف «سيادي»، أراد القطع معه مبكرا.

لذلك، عجل الملك محمد السادس بتسمية الشخص الذي سيقود عملية تنزيل خارطة الطريق الخاصة بـ2030، حين عين فوزي لقجع، بوصفه رئيس الجامعة المغربية لكرة القدم، رئيسا أيضا لملف ترشح المملكة لاستضافة كأس العالم 2030، في 5 أكتوبر 2023. هذا الأخير قدم للمجلس الحكومي، بصفته وزيرا منتدبا مكلفا بالميزانية، مشروع القانون رقم 35.25 الذي يتعلق بإحداث «مؤسسة المغرب 2030»، بتاريخ 10 يوليوز 2025، وبعد المصادقة عليه بـ5 أيام فقط، وافق عليه مجلس النواب بالإجماع، ولقي ترحيبا من أحزاب الأغلبية والمعارضة.

وبالعودة إلى نص مشروع القانون، نكتشف أنه وضع، عمليًا، تحضيرات المونديال بين يدي وزيرين لا يحملان أي انتماء حزبي. فرئيس المؤسسة، وفق المادة الرابعة، هو ذاته رئيس لجنة كأس العالم 2030 بالمغرب، أي لقجع. أما المادة الـ 11 فنصت على أن وزير الداخلية، وهو حاليا عبد الوافي لفتيت، سيرأس لجنة التدبير الترابي، والتي يُعهد إليها بتتبع وتنسيق تنفيذ التزامات الدولة على المستوى الترابي.

وفي المجلس التنفيذي لمؤسسة «المغرب 2030» ستكون 4 سُلط حكومية ممثلة، وهي الداخلية والشؤون الخارجية والرياضة والميزانية، مع منح الرئيس الحق في دعوة كل سلطة حكومية أخرى وكل مؤسسة أو مقاولة عمومية معنية بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال، إلى اجتماعات المجلس، كما بإمكانه دعوة أي شخص أو هيئة بصفة استشارية.

والمؤسسة التي نصت المادة الأولى من القانون على أنها «ذات نفع عام ولا تسعى إلى تحقيق الربح، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي»، تتوفر على 3 اختصاصات، في مقدمتها «تخطيط التدابير الضرورية لإعداد وتنظيم التظاهرات الدولية في كرة القدم المنظمة بالمغرب، ولا سيما، كأس العالم - فيفا 2030، وكأس إفريقيا للأمم 2025 وكل تظاهرة رياضية كبرى تنظم تحت إشراف الاتحاد الدولي لكرة القدم أو الاتحاد الإفريقي لكرة القدم».

ضمن هذه الاختصاصات نجد أيضا «تتبع تنفيذ الالتزامات التي تتخذها الدولة المرتبطة بتنظيم التظاهرات الدولية المتعلقة بكرة القدم»، مع «السهر على ضمان تنفيذها وفق المعايير المحددة في دفاتر التحملات المتعلقة بهذه التظاهرات»، ثم «القيام بكيفية دورية بتقييم تقدم إنجاز الأوراش المتعلقة بالتحضيرات لتنظيم التظاهرات الدولية المتعلقة بكرة القدم المشار إليها أعلاه، استنادا إلى التقارير المتوصل بها واقتراح التدابير اللازمة في شأنها عند الاقتضاء».

وتأكيدا على الارتباط المباشر بين مشاريع المونديال والمؤسسة الملكية، نصت المادة التاسعة من مشروع القانون، على أن رئيس المؤسسة، أي لقجع في الوضع الراهن، عليه أن يرفع إلى الملك، بصورة منتظمة، تقريرا عن أنشطة المؤسسة، وهو بند يُذكّر بما ورد في خطاب العاهل المغربي يوم 29 يوليوز 2023، بمناسبة الذكرى الـ25 لعيد العرش، حين أبان عن اهتمامه الشخصي بالملف المونديالي، قائلا « إننا نتطلع ونعمل على أن تكون (نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030)، تاريخية على جميع المستويات».

بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة على عرش أسلافه المنعمين،
تتشرف المديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أصالة عن نفسها
ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي المكتب أن تتقدم إلى السدة العالية بالله،
جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
بأصدق التهاني وأطيب المتمنيات بدوام الصحة والعافية وأن يعيد أمثال هذه المناسبة السعيدة عليه
وعلى ولي العهد الأمير مولاي الحسن والأميرة الجليلة لا خديجة والأمير المولى رشيد وكافة أعضاء الأسرة
الملكية المجيدة بالأفراح والمسرات، كما تغتنم هذه المناسبة لتجديد الولاء الدائم والتعلق المتين
بأهداب العرش الكريم، تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله.

مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
الطريق الأمثل للمستقبل

مـــدن المـهـن و الـكـفـاءات
Cités des Métiers et des Compétences

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE
ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

بمناسبة حلول عيد العرش المجيد، الذي يصادف الذكرى السادسة والعشرين، لتربع صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله ورعاه عرش أسلافه المنعمين، تتشرف خديمة الأعتاب الشريفة ليلى بنعلي،
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، بتجديد فروض الطاعة والولاء اللائقين بالمقام العالي بالله أصالة
عن نفسها ونيابة عن كافة مسؤولي وأطر وموظفي الوزارة، وبأن ترفع إلى السدة العالية بالله أسمى آيات
التهاني وأخلص عبارات الولاء والإخلاص وأعمق مشاعر الوفاء الدائم، مع صادق الدعاء من الباري عز
وجل بأن يحفظ جلالته ويسدد خطاه ويقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن،
ويشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.
إنه للدعاء سميع مجيب.

ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH